الأمم المتحدة

A/AC.105/875

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2006
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

تقرير عن حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة والجمهورية العربية السورية ووكالة الفضاء الأوروبية حول استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث في غرب آسيا وشمال أفريقيا

(دمشق، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١-٢٠	٢
ألف- الخلفية	١-٧	٢
باء- أهداف حلقة العمل	٨-١٠	٤
جيم- التنظيم والبرنامج	١١-١٦	٤
دال- الحضور والدعم المالي	١٧-٢٠	٥
ثانيا- الملاحظات والتوصيات	٢١	٦
ثالثا- إجراءات المتابعة	٢٢-٢٣	٧

220107 V.06-59054 (A)

أولا- مقدمة

ألف- الخلفية

١- أوصى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، وخصوصا من خلال قراره المعنون "الألفية الفضائية: إعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية"[1] بأن تعزز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية المشاركة التآزرية بين الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالتشديد على تطوير المعارف والمهارات في البلدان النامية.[2]

٢- وأقرت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت عام ٢٠٠٥، برنامج حلقات العمل والدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات المزمع عقدها في عام ٢٠٠٦ عملا بما هو مقترح في تقرير خبير التطبيقات الفضائية.[3] وأقرت الجمعية العامة، عقب ذلك، في قرارها ٩٩/٦٠ المؤرّخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الأنشطة التي ينبغي القيام بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية في عام ٢٠٠٦.

٣- وقد عُقدت في دمشق، من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة والجمهورية العربية السورية ووكالة الفضاء الأوروبية حول استخدام تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث في غرب آسيا وشمال أفريقيا. وتولى مكتب شؤون الفضاء الخارجي، التابع للأمانة العامة، بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية وحكومة الجمهورية العربية السورية، تنظيم حلقة العمل بصفتها جزءا من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية المخطط لتنفيذها في عام ٢٠٠٦. واستضافت الهيئة العامة للاستشعار عن بعد حلقة العمل نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية.

٤- تتسبّب كوارث طبيعية من قبيل العواصف والفيضانات والثورات البركانية والزلازل، كل عام، في هلاك الآلاف من الناس وفي إلحاق أضرار بالغة بالممتلكات في كامل أرجاء العالم، وهي تشرّد عشرات الآلاف من الناس وتقضي على مصادر رزقهم. فقد شهد العالم في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ ما يزيد على ٣٢٠ كارثة طبيعية في

---

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.I.3)، الفصل الأول، القرار ١.

(2) المرجع نفسه، الفصل الثاني، الفقرة ٤٠٩ (د) '١'.

(3) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٢٠ والتصويب (A/60/20 وCorr.1)، الفقرة ٩٤.

المتوسط سنويا، تضرّر منها ما يعادل ١٠٨ بلدان وأودت بحياة ما يربو على ٠٠٠ ٧٧ شخص سنويا. وعانى من ويلات تلك الكوارث ما يقارب ٢٦٠ مليون فرد، كما أنها تسبّبت في أضرار مادية بلغت قيمتها متوسطا سنويا قدره ٦٥,٥ بليون دولار. وأصابت الكوارث الطبيعية في سنة ٢٠٠٥ وحدها ١٢٧ بلدا، قتل فيها حوالي ٠٠٠ ٩٠ شخص وبلغت أضرارها الاقتصادية قرابة ١٦٠ بليون دولار. ومن بين أشد الكوارث تدميرا في السنوات الأخيرة كارثة تسونامي في المحيط الهندي التي حدثت عام ٢٠٠٤ وخلّفت خسائر في الأرواح تجاوزت ٠٠٠ ٢٤٠ قتيل وأضرارا اقتصادية قدرها ١٠٣ بلايين دولار، وزلزال عام ٢٠٠٥ الذي ضرب باكستان وأودى بحياة ٠٠٠ ٧٠ شخص، وإعصار كاترينا الذي خلّف في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٥ أضرارا اقتصادية بلغت ١٣٢ بليون دولار.

٥- وأدّت الكوارث الطبيعية إلى أضرار جسيمة في البلدان النامية على وجه الخصوص. فقد أتت، في بعض الحالات، في دقائق معدودات على ما أحرزته البلدان النامية من تقدم طوال سنين عديدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يدل مرة أخرى على الحاجة إلى إدراج التخطيط لمواجهة الكوارث في برامج التنمية، بما في ذلك بناء القدرات المحلية على التأهب للكوارث والتصدي لها.

٦- وقد أصبحت إدارة الكوارث بصورة فعالة تحديا عالميا وأمرا ضروريا إن أريد التقليل من أثرها. وينبغي للحكومات، عند تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر وإدارة الكوارث، أن تسلّم باستخدام تكنولوجيات الفضاء بصفتها وسائل لجمع معلومات دقيقة في الوقت المناسب على المستويين المحلي والإقليمي. ويتوجّب على الحكومات، فضلا عن ذلك، أن تقر بالدور الهام الذي يمكنها أن تضطلع به في دعم إدماج تكنولوجيات الفضاء في الخطط والسياسات الوطنية المتبعة في مجال الحد من المخاطر.

٧- وقد أثبتت تكنولوجيات الفضاء، ومنها سواتل رصد الأرض وسواتل الأرصاد الجوية والشبكة العالمية لسواتل الملاحة وسواتل الاتصالات، أنها لم تسجل نجاحا في دعم مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ عند الكوارث فحسب، وإنما أيضا في دعم مرحلتي ما قبل وقوع الكوارث وإعادة التأهيل، ويجري إدراجها في البرامج الحديثة لإدارة الكوارث.

باء- أهداف حلقة العمل

٨- كان الهدف العام من حلقة العمل هو تناول القضايا السالفة الذكر، فضلا عن زيادة وعي صانعي السياسات والمخططين والمديرين في مجال إدارة الكوارث والحماية المدنية في شمال أفريقيا وغرب آسيا بما في استخدام تكنولوجيا الفضاء للوقاية من الكوارث وإدارتها من منافع ممكنة وما لها من فعالية من حيث التكلفة.

٩- وشملت الأهداف المحددة لحلقة العمل أيضا ما يلي:

(أ) تحديث معرفة المشاركين بالاستخدامات الحالية والممكنة لتكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث في المنطقة؛

(ب) تحديد الأنشطة الدولية والوطنية والإقليمية التي ينبغي أن تشترك في القيام بها مؤسسات تكنولوجيا الفضاء والحماية المدنية؛

(ج) تحديد المبادرات الراهنة والأخرى المخطط لها التي ينبغي للمؤسسات الوطنية والإقليمية أن تكون على علم بها؛

(د) تعزيز الاتصال والتواصل الشبكي في المنطقة.

١٠- ويقدم هذا التقرير معلومات عن خلفية حلقة العمل وأهدافها، فضلا عن ملخص لملاحظات المشاركين وتوصياتهم. وقد أُعِد لكي يُعرض على لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الخمسين وعلى لجنتها الفرعية العلمية والتقنية في دورتها الرابعة والأربعين، اللتين ستعقدان عام ٢٠٠٧.

جيم- التنظيم والبرنامج

١١- تشارك في إعداد برنامج حلقة العمل كل من مكتب شؤون الفضاء الخارجي والهيئة العامة للاستشعار عن بعد ووكالة الفضاء الأوروبية.

١٢- وتضمّن برنامج حلقة العمل عروضا قدّمت معلومات مفصلة عن الاستخدام الحالي لتكنولوجيات الفضاء في إدارة الكوارث، وعروضا ناقشت المبادرات الراهنة والأخرى المخطط لها التي ينبغي أن تكون المؤسسات الوطنية والإقليمية على علم بها وأن تستفيد منها، وجلستين للنقاش ساهمتا في إنشاء الشبكات والشراكات القائمة وتدعيمها.

١٣- وتألّف برنامج حلقة العمل من خمس جلسات تقنية ركّزت على المجالات التالية: (أ) تكنولوجيات الفضاء والاتجاهات المرتبطة بإدارة الكوارث؛ (ب) المبادرات والتجارب

الوطنية في ميدان تنفيذ الحلول المعتمدة على تكنولوجيا الفضاء لإدارة الكوارث؛ (ج) المبادرات والتجارب الدولية والإقليمية في ميدان تنفيذ الحلول المعتمدة على تكنولوجيا الفضاء لإدارة الكوارث. وتضمن البرنامج أيضا جلستين للنقاش وزيارة ميدانية تقنية ودورة لعرض الملصقات.

١٤- وقُدّم ما مجموعه ٣٩ عرضا تقنيا خلال حلقة العمل وأربع ورقات خلال دورة عرض الملصقات. وركزت هذه الورقات على المواضيع التالية:

(أ) المخاطر الأرضية: مخاطر الزلازل والانهيارات الأرضية؛

(ب) الفيضانات؛

(ج) العواصف الغبارية والرملية؛

(د) التصحّر؛

(هـ) الحرائق الهائلة؛

(و) الكوارث التكنولوجية (بما في ذلك كشف حالات الانسكاب النفطي ورصدها).

١٥- وركّزت جلستا النقاش في حلقة العمل على مواضيع محددة تسترعي الاهتمام وأتاحتا فرصا إضافية للمشاركين لإبداء آرائهم. وصاغ المشاركون خلالهما مجموعة من التوصيات كما قدّموا مبادرات متابعة يمكنها أن تحسّن آليات التنسيق الوطنية والإقليمية في الشؤون المتصلة بإدارة الكوارث الطبيعية وأن تعزّز قدرات البلدان في المنطقة على مواجهة التحديات التي تفرضها الكوارث الطبيعية وتوطيد التعاون الإقليمي في هذه المجالات. ولُخصت نتائج مداولات حلقة العمل وعرضت في الجلسة الختامية. وعقدت مناقشة نهائية خلال تلك الجلسة حيث اعتمدت الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل.

١٦- وأديرت أعمال حلقة العمل باللغة الإنكليزية. ويمكن الاطلاع على برنامجها المفصّل وعلى محضر مداولاتها في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي (http://www.unoosa.org).

دال- الحضور والدعم المالي

١٧- وجّهت الأمم المتحدة، نيابة عن الجهات المشاركة في رعاية حلقة العمل، الدعوة إلى البلدان النامية لكي ترشح مشاركين في حلقة العمل. وكان المشاركون الذين وقع عليهم

الاختيار خبراء وأخصائيين يعملون في المؤسسات والمنظمات المتصلة بتكنولوجيا الفضاء وإدارة الكوارث والدفاع المدني، ولهم خبرة عملية مهنية راسخة في ميدان له صلة بالموضوع العام لحلقة العمل. واختير المشاركون أيضا على أساس خبرتهم العملية في برامج أو مشاريع أو منشآت تستخدم بالفعل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في إدارة الكوارث، أو يمكن أن تستفيد من استخدام تكنولوجيا الفضاء. وشُجّعت على وجه الخصوص مشاركة أخصائيين على مستوى اتخاذ القرارات من هيئات وطنية ودولية على السواء.

١٨- واستخدمت الأموال التي خصّصتها الجهات المشاركة في رعاية تنظيم حلقة العمل لتقديم الدعم المالي اللازم لمشاركة ٢٥ شخصا من البلدان النامية. وتلقّى ١٩ مشاركا دعما ماليا كاملا (شمل تكاليف السفر الجوي الدولي ذهابا وإيابا والإقامة الفندقية وبدل المعيشة خلال الفترة التي استغرقتها حلقة العمل)، بينما تلقّى ستة مشاركين دعما جزئيا (إما تكاليف السفر الجوي أو الإقامة الفندقية وبدل المعيشة). وكان هؤلاء المشاركون الخمسة والعشرون قادمين من ١٧ بلدا.

١٩- وعلاوة على ذلك، وفّرت المنظمة المستضيفة، ألا وهي الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، مرافق المؤتمر، والدعم السكرتاري والتقني، والنقل المحلي إلى المطار ذهابا وإيابا لكل المشاركين المشمولين بالتمويل، ونظّمت عددا من الأنشطة الاجتماعية لفائدة جميع المشاركين في حلقة العمل.

٢٠- وحضر حلقة العمل ما يربو على ٧٠ مشاركا من ٢٢ بلدا ومنظمتين دوليتين هي التالية: الأردن، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية-الإسلامية)، البحرين، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النمسا، اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

ثانيا- الملاحظات والتوصيات

٢١- فيما يلي ملخص لأهم التوصيات التي قُدّمت خلال المناقشات التي دارت في حلقة العمل وفي عروض المشاركين:

(أ) ينبغي تشجيع جميع حكومات المنطقة على إنشاء مراكز وطنية لرصد الكوارث والتخفيف منها؛

(ب) ينبغي لكل مركز أن يعيّن فرقة عمل وطنية تضم خبراء في مجالات تطبيقات مختلفة، وجهة وصل بغية تسهيل التعاون على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؛

(ج) ينبغي للبلدان أن تشجع على البحث والتطوير في مجال تطبيقات البيانات الساتلية التي تقدم حلولا يمكن الاعتماد عليها للوقاية من أغلب مخاطر الكوارث الطبيعية؛

(د) ينبغي لأصحاب السواتل ولمحطات الاستقبال الأرضية أن يحصلوا، خلال حالات الطوارئ والكوارث، على البيانات الخاصة بالمناطق المتضررة ومعالجتها. وينبغي لهم أيضا أن يتعاونوا بقدر أكبر مع المنظمات الدولية والإقليمية؛

(هـ) ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها الرامية إلى تشجيع استخدام نظم السواتل الخاصة بالاتصالات والملاحة والأرصاد الجوية والاستشعار عن بعد في مجال رصد الكوارث والتخفيف منها؛

(و) ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في وضع برامج التدريب وتنظيمها لفائدة الأخصائيين من البلدان النامية، في ميادين مختلفة ذات صلة بمخاطر الكوارث الطبيعية؛

(ز) ينبغي للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تضع وصلات إلكترونية بقواعد البيانات التي تحتوي على بيانات عالية ومنخفضة الاستبانة لاستخدامها في إدارة الكوارث الطبيعية؛

(ح) ينبغي بث المعلومات والبيانات عن الظروف المناخية للإنذار المبكر وتبادلها ونقلها فورا بأي وسيلة من الوسائل وبتكاليف زهيدة للغاية؛

(ط) ينبغي تشجيع المزيد من التعاون بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

(ي) ينبغي استخدام الهياكل الإعلامية الأساسية القائمة (الإذاعة والتلفزيون والجرائد والإنترنت) بمزيد من الفعالية من أجل التوعية العامة؛

(ك) ينبغي زيادة دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التخفيف من الكوارث.

ثالثا- إجراءات المتابعة

٢٢- تمخّضت المداولات التي جرت خلال جلستي النقاش في إطار حلقة العمل عن مشروعي متابعة اقترحهما المشاركون. أما أحدهما، فيركّز على وضع استراتيجية للإنذار

المبكّر من أجل إدارة الكوارث باستخدام تكنولوجيات الفضاء، وأما الآخر، فيتعلق بالحصول على البيانات وتقاسمها فيما يتصل بوضع خرائط أساسية لأنواع الكوارث الطبيعية التي ينصبّ التركيز عليها في المنطقة.

٢٣- وستتولى تنفيذ كلا المشروعين شبكة من الفرق الوطنية التي أنشأتها حلقة العمل، يساعدها في ذلك مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وسيفضي تنفيذ هذين المشروعين في نهاية المطاف إلى تحسين آليات التنسيق الوطنية والإقليمية في المسائل المتصلة بإدارة الكوارث الطبيعية، فضلا عن تعزيز قدرات بلدان المنطقة على مواجهة التحديات التي تطرحها الكوارث الطبيعية وتوطيد التعاون الإقليمي في هذا المجال.